Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

كلمة رئيس وفد دولة قطر

سعادة الاستاذة الدكتورة/ جهينة سلطان سيف العيسى

نائب رئيس مجلس إدارة المجلس الاعلى لشؤون الأسرة

أمام : اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الـ٥٧

مناقشة التقرير الأولي لدولة قطر بموجب المادة (١٨) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

١٣ فبراير – ٢٠١٤

قصر الأمم المتحدة – جنيف

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السيدة رئيس اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،،،

الحضور الكريم ،،،

أود في البداية أن أعرب لكم نيابة عن وفد بلادي عن سعادتنا للاجتماع بلجنتكم الموقرة اليوم لمناقشة التقرير الأولي لدولة قطر المقدم بموجب المادة (١٨) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – سيداو ، كما أود أن أعرب لكم عن تقدير دولة قطر لما تقوم به لجنتكم الموقرة من دور هام في مساعدة الدول الأطراف على تحسين وتقوية وتعزيز التزاماتها وتطبيقها لبنود أحكام الاتفاقية ونؤكد في هذا الصدد على دعم دولة قطر وتعاونها التام مع اللجنة .

لقد جاء التقرير المعروض أمامكم نتيجة للتنسيق والتعاون في مجال رصد تنفيذ الاتفاقية بين كافة الجهات المعنية بالمرأة ، حيث قامت بإعداده لجنة وطنية شكلها مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي (٣٩) لعام ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠ برئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وبمشاركة العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بحقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

السيدة الرئيس، أعضاء اللجنة المحترمون،،،

إن دولة قطر على ثقة كاملة بقدرتكم على توجيه أعمال اللجنة نحو النجاح في تحقيق الآمال والتطلعات المرجوة منها في دعم رقي وتطور المرأة.

وأتشرف اليوم برئاسة وفد دولة قطر المكلف بمناقشة تقريرها الوطني الأول بشأن التدابير التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها من التدابير التي تم اتخاذها على المستوى الوطني من أجل إنفاذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وعن التقدم المحرز في المجالات المتصلة بشؤون المرأة.

ويضم الوفد الرسمي لدولة قطر ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني وذلك على النحو الآتي: وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الديوان الأميري، المجلس الأعلى للتعليم، المجلس الأعلى للصحة، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والمؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي.

الأمر الذي يعكس تكاتف الجهود وتضافرها من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إنفاذاً لأحكام الاتفاقية، وتأكيداً جازماً على اعتبارات الشفافية واحترام دولة قطر لالتزاماتها وتعهداتها الدولية ووضعها موضع التطبيق.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

السيدة الرئيس ، أعضاء اللجنة ،،،

إن موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة يعد خياراً استراتيجياً لدولة قطر إذ يشكل العمود الفقري لسياسة الإصلاح الشامل "الدستوري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي"، التي تنتهجها الدولة. وقد تم التأكيد على ذلك في الرؤية الشاملة للتنمية "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠"، والتي تم اعتمادها بموجب القرار الأميري رقم (٤٤) لعام ٢٠٠٨ والتي انطوت على محاور هامة تمس القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمالة الوافدة وحقوق الطفل وتمكين المرأة، فقد أكدت الرؤية على "تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار".

كما تأكد بصدور قرار مجلس الوزراء في ٢٠٠٩/٤/١٥ ، باعتماد السياسة السكانية لدولة قطر التي تنفذ تحت مظلة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والتي تتضمن محاور حول تمكين المرأة والطفولة والشباب والمسنين، كما تتضمن سياسات تؤكد على حقوق الإنسان بوجه عام، وحقوق العمالة الوافدة وأفراد عائلاتها بوجه خاص، وتأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطن والمقيم في دولة قطر.

أتحدث، أيها السيدات والسادة، عن المواطن والمقيم، لأن التركيبة السكانية في دولتنا لها خصائص استثنائية، حيث يشكلْ الوافدون الاغلبية العظمى من السكان، ويشكل الذكور نحو

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

ثلاثة أرباع عدد السكان. وتكفي الإشارة إلى أن عدد سكان دولة قطر قد ارتفع من ٧٤٤ ألف نسمة عام ٢٠٠٤ إلى مليون وسبعمئة ألف عام ٢٠١٠، وهو اليوم يتجاوز مليوني نسمة، أي أن العدد تضاعف نحو ثلاث مرات خلال عشر سنوات. ويرجع السبب في تلك الوتائر العالية لمعدلات النمو السكاني وفي النسبة العالية من الذكور، إلى الأعدادِ المتزايدةِ من العمالةِ الوافدةِ التي تستقدمها الدولة لتلبية احتياجات خطط التنمية الطموحة، بما فيها المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠٢٢.

هذه التركيبة السكانية الاستثنائية تطرح على الدولة مهماتٍ كبرى في مجالات حقوق الإنسان بوجه عام، وحقوق المرأة بوجه خاص. ولقد سعت دولة قطر باستمرار إلى انتهاج سياسةٍ متقدمةٍ في مجال رعاية وتعزيز حقوق الإنسان، وترسيخ مبادئ دولة القانون والحكم الرشيد، والدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية في جميع المحافل الإقليمية والدولية، وهو ما يجسد مدى ما توليه دولة قطر من اهتمامٍ حقيقي بالجهود الإقليمية والدولية لترسيخ هذه القيم السامية.

ومن هنا جاءَ اهتمام الدولة الكبير بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وعلى الأخص تلك المتصلة بحقوقِ الإنسان، وهو ما أكدَ عليه الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (٦٨) منه والتي تنص على أن تكون للمعاهدات أو الاتفاقيات التي تُبْرمها الدولة قوة القانون ، بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

لقد كان إيمان دولة قطر الراسخ بتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان، دافعاً لها لإيلاء اهتمام بالغ بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان، والذي ترجمتْهُ عملياً من خلال انضمامها لمعظم اتفاقيات حقوق الانسان الأساسية ونذكر منها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام (١٩٧٦) ، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٥) ، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٩).

وتعبيراً عن رغبة الدولةِ الصادقة في الالتزام بهذه الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ الفعلي، فقد حَرصَت على تجنب التحفظات الشاملة أو العامة على الاتفاقية، واكْتَفَت بالتحفظ الجزئي على بعض الفقرات الواردة ضمن بعض المواد، والتي يُمكن النظر بشأن بعضها مستقبلاً.

السيدة الرئيس ، الحضور الكرام ،،،

لقد أَفردَ الدستور القطري لعام ٢٠٠٤ في بابهِ الثالث (المواد من ٣٤-٥٨) للحقوق والحريات الأساسية، حيث تبنى مبدأ التكاملية والتداخل والترابط وعدم التجزئة، فكفلَ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

وقد أكد الدستور على عدم تقييد هذه الحقوق أو الانتقاص منها، بحجةِ تنظيمها أو تعديلها، فنصت المادة (١٤٦) على أنه لا يجوز تعديل الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منحِ المزيد من الضمانات لصالح المواطن.

وقد تم تعزيز الحقوق والحريات الأساسية التي كفلَها الدستور من خلال إصدار مجموعة من القوانين الوطنية منها على سبيل المثال لا الحصر : قانون العقوبات ، وقانون الإجراءات الجنائية ، و قانون العمل ، و قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، و قانون النيابة العامة ، وقانون السلطة القضائية .

السيدة الرئيس و أعضاء اللجنة ،،،

لقد كان منهجُ دولة قطر على الدوام هو السعي لنقلِ أحكام الاتفاقية من حيز النص النظري إلى آفاقِ التطبيق العملي الفعّال، من أجل تعزيز كافة الحقوق الواردة فيها وحمايتها، ومنع أية انتهاكات بشأنها.

واسمحوا لي أن أَعرضْ موجزاً عن بعض الانجازات التي حققتها الدولة في سبيل وضع أحكام الاتفاقية موضع التنفيذ وبعض التحديات التي واجهتها:

ففي نطاق التشريعات، يظلُ التأكد من مواءمةِ التشريعات الوطنية للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة ، أحد التحديات التي تواجهها لاسيما في ظل زيادة أعداد الوافدين

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève

المقيمين بالدولة عن عدد مواطنيها كما أشرنا مُسبقاً. لذا تقوم دولة قطر بشكل دوري بإعادة النظر في التشريعات القائمة حتى تكون أكثر انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية ذاتَ الصلةِ بحقوق الإنسان بشكل عام ، و تعزيز حقوق المرأة وحمايتها وتمكينها بشكل خاص، وذلكَ من خلال إصدار مجموعة من التشريعات الوطنية، والتي راعتْ عَدم إقرار أي تمييز ضد المرأة، وأحدثُها القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ بشأن مكافحة الاتّجار بالبشر والقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم دور الحضانة .

وفي الاطارِ المؤسسي حرصت دولة قطر على وجود آليات محلية لرصد ومتابعة تنفيذ أحكام تلك الاتفاقية، سواءَ على المستوى الحكومي أو على مستوى منظمات المجتمع المدني، حيث أنشأتْ الدولة العديد من المؤسسات كما أتاحتْ الفرصة للمجتمع المدني أن يشارك بفعالية في هذا الاتجاه. وعلى النحو الذي تم التطرق إليه تفصيلاً في التقرير الماثل أمامكم .

ويمكن تصنيف تلك الآليات على النحو الآتي:-

- **الآليات المستقلة** : وأهمُها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي أُنشئت بالمرسومِ الأميري رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢ كمؤسسةٍ وطنيةٍ مستقلة معنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ثم صدر المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ بتنظيم اللجنة ، وذلك بهدف

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax 022

منحها مزيداً من الضمانات والاختصاصات حتى تتوافق مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان المعروفة باسم "مبادئ باريس".

وتعد دولة قطر أول دولة خليجية تنشئ مؤسسة وطنية معتمدة دولياً من الفئة (أ) لتعزيز وحماية حقوق الانسان امتثالا لمبادئ باريس المشار إليها، ووفقاً للإجراءات التي تتبعها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان في اعتماد تلك المؤسسات . وتولى الحكومة توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الاهتمام اللازم وتعمل على تنفيذها.

كما أن إنشاء مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان جاء ثمرة لتوصيات مؤتمر الدوحة الخامس لحوار الأديان، والذي عقد في مايو ٢٠٠٧. حيث يهدف إلى نشر وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش السلمي بين الأديان والثقافات المختلفة.

وفي السياق نفسه أنشئت اللجنة القطرية لتحالف الحضارات، التي تعتمد منذ عام ٢٠٠٩ خطة تتجدد دورياً بهدف تعزيز تحالف الحضارات المختلفة في مجالات التعليم والشباب والهجرة والإعلام.

- **الآليات الحكومية:** يأتي على رأسها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الذي أنشئ بموجب القرار الأميري رقم (٥٣) لعام ١٩٩٨ كجهة عليا مستقلة تُعنى بتعزيزِ دور الأسرة والمرأة في المجتمع، وتختص بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط ومتابعة تنفيذها، ويتبع

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

المجلس لسمو الأمير مباشرة. وقد تَم إعادة تنظيم المجلس بموجب القرار الأميري رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩. و استطاع المجلس منذ إنشائه أن يحقق إنجازات ملموسة في مجال النهوض بالمرأة، ولاسيما في المجال التشريعي حيث لعب دورا أساسياً وبارزاً في إصدار العديد من التشريعات فضلاً عن تعديل البعض الآخر منها بما يضمن حقوق المرأة ، إضافة إلى جهوده في تحقيق انضمام الدولة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أنجز المجلس عدداً من البرامج والدراسات والبحوث التي ساهمت في تعزيز الاهتمام بقضايا المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة.

ومن الجهات الحكومية الأخرى المعنية بتمكين المرأة : اللجنة الدائمة للسكان، التي تتابع تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر، والتي تعنى بجميع الفئات السكانية، ولاسيما المرأة والطفل، وكذلك اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢ ، و اللجنة المعنية بتنظيم شؤون المرأة بوزارة الداخلية المشكلة بقرار وزير الداخلية رقم (٣١) لسنة ٢٠١٠

- **آليات المجتمع المدني:** إدراكا لأهمية دور المجتمع المدني وشراكته الفاعلة من أجل تعزيز واحترام حقوق المرأة في المجتمع القطري، فقد أُنشئت العديد من المؤسسات ذات النفع العام، التي اهتمت بحماية وتعزيز حقوق بعض الفئات الاجتماعية التي أنشئت من أجلها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة؛ المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر ، و المؤسسة القطرية لرعاية المسنين.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève

وفي أغسطس ٢٠١٣ تم تأسيس المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي التي تهدف بصفة عامة إلى تنمية مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال العمل الاجتماعي وتعزيز قدراتها والنهوض بها وتطوير وتفعيل دورها في المجتمع، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تساهم في الارتقاء بتلك المؤسسات بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

السيدة الرئيس واعضاء اللجنة ،،،

وعلى صعيد الاستراتيجيات الوطنية قامت دولة قطر باعتماد استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦) والتي تعد بمثابة الآلية والمسار المنهجي لترجمة رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إلى واقع ملموس من خلال تحديد أولوياتها من البرامج والمشاريع لضمان مستقبل مستدام ومزدهر لدولة قطر.

ولعل من أهم الاستراتيجيات القطاعية الأربعة عشر التي تضمنتها استراتيجية التنمية الوطنية استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة (٢٠١١-٢٠١٦) وتهدف هذه الاستراتيجية إلى المحافظة على أسرة قوية تحظى بالدعم والحماية الاجتماعية ، ويكون للمرأة فيها دور فاعل في كافة جوانب الحياة ، لاسيما في جانب المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية. وقد حددت هذه الاستراتيجية ثمان أهداف تنموية من بينها : (تمكين أكبر للمرأة)، ويندرج ضمن هذا المحور هدفين هما : زيادة عدد النساء في المناصب القيادية ، وإنشاء عدد من

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

منظمات المجتمع المدني التي تعزز قضايا المرأة وهو ما تسعى الدولة إلى تحقيقه بالصورة الملائمة الفاعلة.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر قد أنجزت معظم الأهداف الإنمائية للألفية، قبل الأجل المحدد لها بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥ حيث تم القضاء على الفقر والجوع وفاق مؤشر التنمية البشرية في دولة قطر نظيره في الكثير من الدول المتقدمة.

وفي مجال التعليم حرصت الدولة علي فتح المجال أمام الفتيات للالتحاق بتخصصات مختلفة في التعليم على اختلاف مراحله وفقا لرغباتهن وذلك من خلال الابتعاث للدراسة بالخارج أو في الداخل، سواء بجامعة قطر بكلياتها المختلفة أو بإحدى الجامعات المستقلة التي أنشأت فروعاً لها بدولة قطر، ومنها جامعة ستيندين قطر وكلية التمريض بجامعة كالجاري وكلية شمال الأطلنطي فضلاً عن الجامعات التخصصية بالمدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع .

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد تم تأسيس كلية المجتمع بدولة قطر في مايو ٢٠١٠ حيث تُقدم الكلية خدمات للطلبة في ثلاثة مجالات رئيسية : (١) شهادات دبلوم في الآداب والعلوم، (٢) وشهادة دبلوم في العلوم التطبيقية، (٣) وشهادات دورات التدريب والتطوير الشخصي. و منذ تأسيس الكلية وحتى يومنا الحالي شهدت إقبالاً متزايداً من الجنسين حيث ارتفع معدل الالتحاق بها من ٣٠٧ طالباً وطالبة في خريف سنة ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ١٩٣٦ طالباً

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

وطالبة في خريف سنة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتشكل الاناث أكثر من ٥٠% من اجمالي الملتحقين.

كما تم وضع استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب (٢٠١١ – ٢٠١٦) وتشمل التعليم العام بدءاً من رياض الأطفال وانتهاءً بالصف الثاني عشر، وتمتد لتشمل التعليم العالي والتدريب المهني والتقني ، والتدريب للعاملين في المجال التربوي. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية ٢١ هدفاً ، منها تحسين وتجويد التعليم العام والعالي والتدريب وزيادة الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي بالمهارات المطلوبة في بيئات العمل لمختلف الطلبة من الجنسين على قدم المساواة. وهو ما أكد عليه الدستور الدائم لدولة قطر في المواد (٢٥) و(٣٤) و(٤٩).

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الانفاق الحكومي على التعليم تطور من 9.86 % من إجمالي الانفاق الحكومي في عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١٠,٢٦% من إجمالي الانفاق الحكومي في عام ٢٠١٣/٢٠١٢، كما يشكل الانفاق الحكومي على التعليم ٣,٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة لسنة ٢٠١٣/٢٠١٢.

وقد تبنت دولة قطر سياسة رائدة في تشجيع البحث العلمي تمثلت بتخصيص نسبة ٢,٨% من الناتج المحلي للبحوث وإنشاء الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، إضافة إلى تأسيس صندوق وقفي للإنفاق على التعليم والصحة من حصة الاستثمار في ثروة قطر من الغاز.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 Fax 022 734 04 44

وفي المجال الصحي ، كما اعتُمدت استراتيجيةُ الرعاية الصحية الأولية لتصبح أولويةً وطنية للارتقاء بالمنظومة الصحية ، ومضاعفة عدد المراكز الصحية في الأعوام الخمسة القادمة ، مع التوسع في الخدمات الطبية وتنوعها ، وعلى الأخص الخدمات الوقائية. وتضمنت موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ زيادة قدرها ١٣% لتحقيق مستويات أفضل من الخدمات الصحية وتجدر الإشارة إلى انه قد صدر مؤخراً القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ بشأن نظام التأمين الصحي الاجتماعي لضمان تقديم الخدمات الصحية لكافة المواطنين القطريين ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمقيمين في الدولة والزائرين لها.

في المجال الاقتصادي ارتفعت نسبة الإناث اللآتي يُدِرْنَ المشاريع والأعمال في مختلف قطاعات الاقتصاد وخاصة في القطاع الحكومي حيث بلغت نسبتهن ٢٧,٢% عام ٢٠١١ بعد أن كانت ١٩,٢% عام ٢٠٠٨ ، و تبلغ نسبتهن ٨،٤% من مديري المشاريع و الاعمال القطريين مقابل ٩١،٦% من الذكور و ذلك لسنة ٢٠١١ .

على صعيد المشاركة في الحياة العامة والتمثيل الدولي ومن خلال مسيرة السنوات الماضية تبين بشكل جلي وجود إرادة سياسية داعمة لتمكين المرأة القطرية وتعزيز مشاركتها على

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 06 85

مستوى صنع القرار في الحكومة، إضافة إلى ما حددته استراتيجية التماسك الأسري التي أشرنا إليها سابقاَ. وتماشياً مع ذلك تم تعيين عدد من الإناث في مواقع صنع القرار أحدثها منصب وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما تشارك العديد من الإناث في مجالس إدارة المجالس العليا والمؤسسات والهيئات الحكومية، إضافة إلى مشاركتها في عضوية اللجان الدائمة التي تقوم بوضع السياسات والاستراتيجيات كاللجنة الدائمة للسكان، واللجان المؤقتة التي تقوم باقتراح التشريعات المختلفة.

كما شغلت المرأة بعض الوظائف الدبلوماسية في وزارة الخارجية، وقد شهد مطلع سنة ٢٠١٠ تعيين أول سيدة قطرية بدرجة سفير، وفي عام ٢٠١١ تم تعيين إمرإة بوظيفة المندوب الدائم لدولة قطر في جنيف بدرجة سفير ، وفي عام ٢٠١٣ تم تعيين سفيرة في كرواتيا. وأصبحت المرأة القطرية تشغل مناصب دبلوماسية أخرى في بعثات الدولة في الخارج، بالإضافة إلى عضوية النساء في العديد من المنظمات واللجان الدولية، لاسيما تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

على صعيد التعاون الدولي يمثل التعاون الدولي إحدى أهم الركائز الأساسية للسياسة الخارجية لدولة قطر المتضمنة في رؤيتها(٢٠٣٠)، حيث تسعى الدولة من خلاله لتعزيز وترقية حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، إضافة إلى تحقيق الأمن والسلم العالميين.

إن مساعي دولة قطر للمشاركة والمساهمة بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومنها حقوق المرأة، تنبع من المبادئ التي نص عليها الدستور القطري وفي مقدمتها تعهد الدولة باحترام المواثيق والعهود الدولية، والعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكون طرفاً فيها، وذلك فضلاً عما انطوى عليه الدستور من أن السياسة الخارجية للدولة تهتدي بمبادئ توطيد السلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان، ونبذ العنف واستخدام القوة وتشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.

ووفقاً لتقرير المساعدات الخارجية ٢٠١٠-٢٠١١ ، فقد بلغت المساعدات والمعونات الإنسانية والتنموية (حكومية وغير حكومية) التي قدمتها دولة قطر في العامين ٢٠١٠ – ٢٠١١ ما قيمته خمسة مليارات وثلاثمائة وسبعة وثلاثون مليون ريال قطري (٥,٣٣٧,٤٣٠,٠٧١ ريالاً قطرياً) لصالح (١٠٨) دولة من مختلف قارات العالم، حيث

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00

بلغت نسبة هذه المساعدات ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي للدولة لعام ٢٠١٠، وارتفعت إلى ٠,٥٤% في عام ٢٠١١.

كما واصلت الدولة سياستها الإنفتاحية نحو استضافة المؤتمرات والمنتديات العالمية التي تعنى بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام، حيث تستضيف الدولة سنوياً "منتدى الدوحة"، و"مؤتمر حوار الأديان"، و"منتدى أمريكا والعالم الإسلامي"، كما استضافت الدولة "منتدى الأمم المتحدة الرابع لتحالف الحضارات عام ٢٠١١" والاجتماع الوزاري الثالث لدول حركة عدم الانحياز المعني بالنهوض بالمرأة" عام ٢٠١٢، إضافة إلى ذلك استضافت الدولة العديد من المؤتمرات حول التجارة العالمية، ودعم نهج المعونة من أجل التجارة، ومؤتمر "متابعة توافق مونتيري لتمويل التنمية"، ومؤتمر "المناخ الدولي"، ومؤتمر "الأونكتاد"، وغيرها من المؤتمرات العالمية التي سعت لإبراز أهمية دعم جهود التنمية الدولية .

وفي إطار المساهمة في جهود بناء القدرات على المستوى الدولي، تبلورت جهود دولة قطر، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في إنشاء مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، والذي أُنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥٣) في دورتها رقم (٦٠) ويهدف المركز إلى تعزيز حقوق الإنسان، من خلال التدريب والإعلام والتوثيق والدراسات وتبادل الخبرات،

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 06 05

والتعاون مع الحكومات بهذا الشأن. وقد تم التوقيع على اتفاقية المقر الخاصة بالمركز بين حكومة دولة قطر ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠٠٨م، في الدوحة، و أُفتتح المركز في شهر مايو ٢٠٠٩م. وقدمت دولة قطر مختلف اشكال الدعم إلى المركز منذ تأسيسه.

في مجال تعزيز التعاون الإيجابي لدولة قطر مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الانسان، عملت الدولة وفقا للمبادئ التي نص عليها الدستور القطري على احترام المواثيق والعهود الدولية وتنفيذ كافة الاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها، وقد نتج عن هذا التعهد والالتزام تقديم الدولة لتقاريرها الدورية لآليات الرصد المختلفة في الإطار الزمني الذي تحدده تلك اللجان.

كما قامت المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنية بالإتجار بالبشر خاصةً الأطفال والنساء بزيارة دولة قطر في عام ٢٠٠٦ ، وثمنت في تقريرها الشفافية والانفتاح والتعاون الذي أبدته الحكومة القطرية خلال زيارتها للدولة.

قد اتخذت دولة قطر خطوات جادة نحو تنفيذ توصيات الفريق العامل لآلية الاستعراض الدوري الشامل منذ مناقشة تقريرها الأولي في فبراير ٢٠١٠، حيث قبلت الدولة التوصية الداعية إلى توجيه دعوة مفتوحة ودائمة إلى أصحاب الإجراءات الخاصة. وقد استقبلت

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 06 05

الدولة على إثر ذلك، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين خلال شهر نوفمبر ٢٠١٣، والمقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين خلال شهر يناير ٢٠١٤.

إضافة إلى ذلك، فقد استقبلت الدولة العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، منها منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch)

والتي زارت الدولة في ٢٠١٢، ومنظمة العفو الدولية التي تقوم بزيارات للدولة آخرها في ٢٠١٣، والاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب الذي زار الدولة في ٢٠١٣ ،

كما تجدر الإشارة أن دولة قطر جاءت في المرتبة الثانية على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا و المرتبة (٢٨) عالميا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٣ .

السيدة الرئيس و أعضاء اللجنة المحترمون ،،،

رغم ما شهدته دولة قطر من تطوير للتشريعات والممارسات وتوفر الامكانيات المادية، إلا أن هناك بعض التحديات والصعوبات المؤقتة التي تواجه الدولة في سبيل تنفيذ بنود الاتفاقية بشكل مثالي، ومنها حداثة التطور التشريعي والمؤسسي، وحداثة علاقة الدولة بآليات الرصد، إضافة إلى القدرات الفنية للكادر البشري والتي لاتزال في مرحلة البناء والتطوير والتأهيل.

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85

ويسعدني في هذا المقام أن أشير إلى الخطوات المستقبلية التي تقوم بها الدولة خاصة في المجال التشريعي ومنها العمل على استصدار العديد من الأدوات التشريعية وإعادة النظر في البعض الآخر، لتكون أكثر توافقاً مع أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ونذكر منها على سبيل المثال:

- مشروع قانون حقوق الطفل.
- مشروع قانون بشأن حقوق أبناء القطريات المتزوجات من غير قطريين.
- مشروع قانون الأسرة والقوانين المرتبطة بالعنف ضد المرأة.
- مشروع قانون اجراءات التقاضي في مسائل الأسرة الذي وافق عليه مجلس الوزراء خلال شهر يناير ٢٠١٤ .
- مشروع قانون العاملين في المنازل.

فضلا عن تشكيل العديد من اللجان لدراسة أوضاع المرأة في التشريعات المختلفة لتكون أكثر مواءمةً مع نصوص الاتفاقيات الدولية وأخصها لجنة دراسة حالات انتفاع المرأة بنظام الإسكان ولجنة دراسة العمل الجزئي للمرأة، ولجنة دراسة نظام محاكم الأسرة في دولة قطر.

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

السيدة الرئيس، الحضور الكرام ،،،

لقد ركزنا على بعض المسائل الحيوية التي ضمنّاها في تقريرنا وردودنا المكتوبة على ملاحظات اللجنة ونود الإعراب عن أملنا بأن تكون المعلومات التي تم تقديمها ،كافيةً لإيجاد حوار تفاعلي بنّاء مع اللجنة.

إن ما مضى سرده هو خطوات على الطريق، لن تألوا دولة قطر جهداً في استكمالها، بلوغاً لاحترام كامل وحماية فعالة لحقوق المرأة كما جسدتها الاتفاقية، باعتبارها شريكا أساسيا في التقدم والنماء.

أشكر لكم حسن إستماعكم، وآمل أن تسهم مناقشة تقرير دولة قطر في تعزيز قدرتها على إنفاذ أحكام الاتفاقية بما يحقق خير المرأة ويصون حقوقها ويكفل احترامها.

وشكرا،،،

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85